الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٢٦
الثلاثاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غونزاليس ..... (شيلي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البنود ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ إلى ٨٥ من جدول الأعمال (تابع)

البت في جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع البنود

الرئيس (تكلم بالاسبانية): كما أبلغت الوفود في جلسة اللجنة صباح الأمس، ستشرع اللجنة هذا الصباح في البت في مشاريع القرارات المتبقية في الورقة غير الرسمية رقم ٨ للأمانة العامة. وأود الإشارة إلى أنه أجري تغيير طفيف، ولكن غير جوهري، في هذه الورقة. فمشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1 سيكون آخر مشروع قرار تنظر فيه اللجنة. وبناء على ذلك، ستبت اللجنة هذا الصباح في مشاريع القرارات A/C.1/54/L.12/Rev.2، و A/C.1/54/L.18*، و A/C.1/54/L.30، و A/C.1/54/L.21/ Rev.1.

وفيما يتعلق بمشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١، هل يرغب أي وفد في الإدلاء ببيان عام بشأن جميع مشاريع القرارات؟ لا أرى أحدا. ولذا، ستشرع اللجنة في البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.12/Rev.2. هل يرغب أي وفد في تعليل موقفه أو تصويته قبل البت في مشروع القرار؟

السيدة فيفي (كوبا) (تكلمت بالاسبانية): لا ريب أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/54/L.12/Rev.2 يمثل مبادرة ابتكارية ومواتية عرضت على اللجنة هذا العام للنظر فيها. وقد تابعت كوبا باهتمام تطور هذا النص والمشاورات التي جرت بشأنه. ومشروع القرار يراعي على النحو الواجب، فيما نرى، الآراء التي أعرب عنها عدد من الوفود، بما في ذلك وفدنا. ونرى أن أفضل وسيلة للأخذ بنهج متوازن وشامل وغير تمييزي إزاء مسألة القذائف هي البدء على وجه التحديد باستطلاع آراء الدول الأعضاء حول هذا الموضوع، مثلما يتناول المسألة مشروع القرار المعروض علينا. وهذه اللجنة هي المحفل الصحيح لإجراء مناقشة متعددة الأطراف بشأن هذه المسألة المواتية تماما. وبهذا الشكل نسهم في تجنب النُهج التي تروج لها دول أو مجموعات دول معينة، والتي لا تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للمجتمع الدولي. ولهذه الأسباب سيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار، ويحدونا الأمل أن يحظى هذا المشروع بتأييد كبير من قبل سائر الوفود الحاضرة.

السيد رايما (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي عن مشروع القرار المعني بالقذائف، الذي أشرتم إليه للتو، قبل طرحه على اللجنة للتصويت. وأعربت عن تأييد هذا البيان

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا - والبلدان المنتسبان له قبرص ومالطة، وكذلك البلدان المنتميان إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية، آيسلندا والنرويج.

إن الاتحاد الأوروبي يسلم بأهمية موضوع عدم انتشار القذائف. ولئن كنا نؤيد المرمى الأساسي لمشروع القرار، فإننا نجده مبهما من حيث الانشغال الأساسي بشأن انتشار القذائف وتكنولوجيا القذائف. ولذلك قرر الاتحاد الأوروبي الامتناع عن التصويت. ويركز الاتحاد الأوروبي في الوقت ذاته على ضرورة تكثيف الجهود الدولية لمنع انتشار القذائف وتكنولوجيا القذائف.

السيد فوركينو دو فورتيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضيف بإيجاز تعليقات وفد بلدي إلى ما قالته رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع القرار A/C.1/54/L.12/Rev.2، الذي قررت فرنسا الامتناع عن التصويت عليه. بالنظر إلى صياغة مشروع القرار المقتضبة إلى حد ما، يصعب علينا البت في هذا النص. غير أن مشروع القرار يثير بعض الأسئلة وهو لا يزال مبهما بشأن مسألة انتشار القذائف الهامة للغاية، والتي تمثل تحديا للأمن بسبب تطوير القذائف التي يمكن أن تستخدم كوسيلة إيصال لأسلحة الدمار الشامل.

ويثير أيضا مشروع القرار A/C.1/54/L.12/Rev.2 عددا من الأسئلة وبشكل خاص، ما المقصود، من وجهة نظر مقدمي مشروع القرار، بطلب الأخذ بنهج شامل ومتوازن وغير تمييزي إزاء مشكلة القذائف في إطار تنظيم الأسلحة. وينبغي، فيما يبدو، توخي الإجابة على هذا السؤال من جهة الخطر المتأصل في انتشار القذائف، وأكرر أن ذلك يعني انتشار وسائل الإيصال التي يمكن استخدامها لأسلحة الدمار الشامل. وإذا كانت هذه هي حقا رغبة مقدمي مشروع القرار، فسيكون لدينا قطعا عدد من الاقتراحات الجيدة للدراسة.

وينبغي في هذا السياق، أن تراعى على النحو الواجب الجهود التي بذلها عدد من البلدان لصالح عدم انتشار القذائف. وفرنسا، من جانبها، على أتم استعداد لتقديم المساعدة في الوقت المناسب لإجراء مناقشة حقيقية حول انتشار القذائف وبشأن أنجع الوسائل لتناول هذه المسألة. وإلى حين أن يتم ذلك، سنمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا. ويحدو فرنسا وطيد الأمل أن يجري الاعتراف في نهاية الأمر بالبعد الحقيقي لمسألة القذائف، كما سبق أن أعربت عن ذلك خلال مناقشة مشروع القرار A/C.1/54/L.1/Rev.1، المعنون "المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها"، والتصويت عليه.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): نظرا لعدم وجود وفود راغبة في التكلم قبل البت في مشروع القرار، أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/54/L.12/Rev.2، المعنون "القذائف"، عرضه ممثل جمهورية إيران الإسلامية في الجلسة ٢٥ للجنة، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

ستصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/54/L.12/Rev.2.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أنغولا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بوتان، بروني دار السلام، كمبوديا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إثيوبيا، غانا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، جامايكا، كازاخستان، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، سيراليون، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:

أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/54/L.12/Rev.2 بأغلبية ٦٥ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٥٨ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في تعليل تصويتها أو شرح موقفها من مشروع القرار المعتمد توا.

بعد ذلك أبلغت وفود الأردن وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاصو وغينيا والكويت ونيجيريا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

السيد غري (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن الولايات المتحدة تفهم الفكرة الكامنة وراء مشروع القرار A/C.1/54/L.12/Rev.2، المعنون "القذائف"، ولكننا نرى من السابق للأوان طرح مسألة القذائف في منظومة الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت. والصياغة بشكل عام مفرطة الإبهام، خاصة فيما يتعلق بقصد مشروع القرار وأهدافه الكامنة. وكلمة "القذائف" بمفردها لا تفسر السمات الرئيسية لهذه المسألة المطلوب من الدول الأعضاء التصدي لها. ونحن نفترض أن الهدف الأساسي لمشروع القرار هو منع انتشار القذائف، حتى وإن كان مشروع القرار لا يصرح بذلك. ولكن مشاكل انتشار القذائف معروفة لا تخفى على أحد، والمناداة بالأخذ بنهج شامل إزاء مسألة القذائف بجميع جوانبها لن يساعد على منع انتشارها.

وتشارك الولايات المتحدة بنشاط في السعي إلى منع انتشار القذائف. وقد كانت جهودنا الأكثر فعالية على صعيد إقليمي، واشتركت فيها الدول المعنية والمتأثرة بشكل مباشر. وبالمثل، نرى أنه ينبغي أن تركز أي جهود إضافية على الجوانب الإقليمية. وتعتزم الولايات المتحدة مواصلة جهودها لمنع انتشار القذائف، وتشجع سائر الدول الأعضاء على التعاون في هذه القضية المشتركة. ومن ناحية أخرى، لدينا شكوك جدية في أن تعزز هذه المبادرة المبهمة السلم والأمن الدوليين.

السيد سوتغار (تركيا) (تكلم بالانكليزية): إن وجود تركيا على مقربة من منطقة بها قدرة كامنة كبيرة على العمل على انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، طالما اضطرنا إلى التيقظ في متابعة التطورات في هذا الميدان. وهذا ما دفعنا إلى أن نؤيد بنشاط جميع المبادرات الرامية إلى منع انتشار هذه الأنواع من الأسلحة. وانطلاقا من هذه الرؤية، أعربنا عن ترحيبنا، من حيث المبدأ، بعرض مشروع القرار هذا. بيد أن القلق يساورنا لأن الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار هذا، الذي اعتمدته اللجنة توا، إلى جانب صياغته المبهمة، يمكن أن يساء تفسيرها على أنها موافقة ضمنية على استحداث القذائف ونشرها. ونرى أن سوء تفسيرها يمكن أن يعوق بشكل خطير جهود نزع السلاح على الصعيدين الدولي والإقليمي. ولهذا السبب آثر وفد بلدي الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/ L.12/Rev.2، المعنون "القذائف".

السيد تشانغ مان - سون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): كما سبق أن قال وفدي خلال المناقشة العامة في اللجنة فإن انتشار القذائف، كوسيلة لإيصال أسلحة الدمار الشامل، يقوض بشكل خطير السلم والأمن الدوليين. وعلى وجه الخصوص، فإن التفجيرات التجريبية التي أجريت مؤخرا في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال شرق آسيا تثبت حاجة الأمم المتحدة الماسة إلى التصدي لمسألة القذائف، ولا سيما فيما يتعلق بانتشار القذائف التسيارية.

ولئن كان وفد بلدي يقدر، في هذا الصدد، بعض العناصر الإيجابية في مشروع القرار، فإنه يرى أنه لا يتصدى لهذه الشواغل على النحو الصحيح. ولذلك امتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.12/Rev.2.

السيد هاياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن اليابان تشاطر المجتمع الدولي الشواغل التي أعرب عنها إزاء انتشار القذائف كوسيلة لإيصال أسلحة الدمار الشامل. وهي من جانبها ظلت تبذل الجهود لمنع انتشار هذه القذائف. ولذا، يعبر وفد بلدي عن تقديره للجهود التي يبذلها الوفد الإيراني محاولا أن يركز الانتباه في اللجنة على هذه المسألة. وتتمثل تحفظاتنا على مشروع القرار A/C.1/54/L.12/Rev.2 في أنه لا يشير صراحة إلى القلق إزاء انتشار القذائف كوسيلة إيصال لأسلحة الدمار الشامل، ولا إلى الاعتراف بالجهود الجاري بذلها، والتي يشارك فيها بلدي، ولذلك امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار هذا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت. بهذا تكون اللجنة قد اختتمت نظرها في مشروع القرار A/C.1/54/L.12/Rev.2، والبت فيه.

وننتقل الآن إلى مشروع القرار A/C.1/54/L.18*. أعطي الكلمة أولا للممثلين الراغبين في شرح موقفهم أو تعليل تصويتهم قبل البت في مشروع القرار.

السيد سوتار (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل حديثي بالترحيب باستعداد مقدمي مشروع القرار هذا بإجراء حوار مع وفود أخرى. وآسف مع ذلك على اضطرارنا مرة أخرى للتصويت معارضين لمشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع في هذا العام. واسمحوا لي أن أوضح بإيجاز أسباب هذا القرار.

لقد أوضحت المملكة المتحدة تعهدها بنزع السلاح النووي وبالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وقد أعطينا مؤخرا هذا التعهد معنى عمليا باتخاذ تدابير أعلن عنها في عام ١٩٩٨ في استعراض الاستراتيجية الدفاعية للمملكة المتحدة. وشملت هذه التدابير تخفيضات هامة في قوة الردع النووية البريطانية، وأحاطت هذه التخفيضات شفافية غير مسبوقة. وكان تصديق المملكة المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تأكيدا إضافية لالتزامنا بتعزيز هذا التقدم.

إننا نشاطر مقدمي مشروع القرار ما يشعرون به من إحباط إزاء البطء في إحراز تقدم أوسع نطاقا صوب نزع السلاح النووي. ونظل نحث على التعجيل بإحراز تقدم في الجهود الثنائية الرامية إلى تخفيض الترسانات النووية في الدولتين النوويتين الرئيسيتين. ونحن تواقون إلى رؤية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تدخل حيز النفاذ في أقرب فرصة، وقد قمنا بدور رائد في الجهود الدولية سعيا إلى تحقيق هذه الغاية. كما أننا متلهفون إلى البدء في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي الخطوة التالية المتفق عليها دوليا في طريق نزع السلاح النووي.

وندرك أن مشروع القرار هذا يتضمن تأييدا لجميع هذه التدابير، التي تمثل لب المبادئ والأهداف المتفق عليها في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، ولكننا نتساءل عما إذا كان من المحتمل أن يقدم مشروع القرار هذا إسهاما عمليا في تعزيز التقدم نحو نزع السلاح النووي، وذلك بتخطي جدول الأعمال المتفق عليه دوليا واقتراح مجموعة تدابير إضافية، لا يحتاج عدد منها في الوقت الحالي إلى تأييد بتوافق الآراء. ومشروع قرار هذا العام، شأنه شأن مشروع قرار العام الماضي، يتضمن كثيرا من التدابير التي تؤيدها المملكة المتحدة بقوة، ولكنه يتضمن أيضا تدابير لا تنال تأييدنا، منها، على سبيل المثال، فصل الرؤوس الحربية عن وسائل الإيصال، وهو ما بحثناه بالتفصيل خلال استعراض الاستراتيجية الدفاعية، وخلصنا إلى أنه لا يتماشى، في الوقت الحالي، مع المحافظة على حد أدنى موثوق من الردع. إننا نظل ملتزمين بدعم أي تدبير نرى أن من شأنه أن يسهم بشكل عملي في النهوض بقضية نزع السلاح النووي.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالاسبانية): إن الأرجنتين تشاطر المجتمع الدولي أهدافه الرامية إلى تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ومما يؤسف له أن مشروع القرار A/C.1/54/L.18* المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، يتضمن عناصر لا تحظى بتأييد الأرجنتين. ونأمل أن يصاغ مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع في المستقبل بعبارات مقبولة لمزيد من الأعضاء. ولهذه الأسباب ستمتنع الأرجنتين عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.18*.

السيد الأحمد (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): يود وفد بلدي أن ينضم لمقدمي مشروع القرار A/C.1/54/L.18*.

السيد فوركينو دي لافورتيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): مطلوب من اللجنة الأولى أن تبت للعام الثاني على التوالي في مشروع القرار المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة". والمؤيدون لهذا النص يشددون على نهجه الوسطي وعلى التحسينات العديدة التي أدخلوها على مشروع قرار هذا العام. وإن كان بعض هذه الأحكام يفي دون شك بمعيار الواقعية بالنسبة لوفدي، فإن هذا المشروع الذي قدمته سبع دول، يظل يثير عددا من المشاكل الهامة التي تجعله غير مقبول بنفس القدر تماما الذي كان عليه المشروع الذي قدم في الدورة الثالثة والخمسين. ونرى أن نهجه العام يتسم بنفس القدر من الخطورة، كما أن بعض مقترحاته مكشوفة للنقد أو مبهمة بنفس القدر. ونرى أن النهج العام يتسم بالخطورة، والسؤال المطروح هو: لماذا ينبغي اتخاذ خطة جديدة؟ إن فرنسا ظلت وستظل دائما تؤيد تنفيذ برنامج العمل الذي حدده قرار مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، لا يمكن أن تنضم إلى الدعوة إلى وضع خطة جديدة يشكك مضمونها في خطة عام ١٩٩٥، التي أذكر بأنها تتضمن ثلاثة بنود: أولا، تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وثانيا، إبرام وتنفيذ معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وثالثا، التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية على التقدم بشكل منتظم وتدريجي لتخفيض الأسلحة النووية برمتها، ثم إزالتها، والتزام كل الدول على العمل على نزع السلاح بشكل عام وكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

فهل يرى المؤيدون لهذه المبادرة أن برنامج العمل قد عفا عليه الزمن؟ فإن كان كذلك، ينبغي أن يفصحوا عن ذلك بوضوح. ولماذا يُشار في الفقرة ١٦ من المنطوق إلى أهمية التنفيذ الكامل للمعاهدة، ولماذا يُنادى في نفس الوقت إلى وضع خطة جديدة لنزع السلاح النووي؟ يبدو لنا أن هناك تناقضا واضحا، إن لم تكن هناك بعض الدوافع الخفية.

ومن بين الاقتراحات المثيرة للإعجاب التي قدمت في هذه الوثيقة، سأقتصر هنا على الإشارة إلى الاقتراحات الأربعة التالية. أولا، لماذا تبحث السياسات والمواقف المتعلقة بالأسلحة النووية؟ إن ميثاق الأمم المتحدة يعترف بالحق المشروع لكل دولة، صغيرة كانت أو كبيرة، في الدفاع عن النفس، وهو حق عالمي تتمتع به جميع الدول على قدم المساواة، كنتيجة لذلك، ويمكن لأي دولة أن تحدده وفقا لاحتياجاتها الدفاعية والأمنية المشروعة في إطار المعاهدات القائمة. وينجم عن ذلك أنه لا يمكن لأي فرد تقرير السياسات والمواقف الدفاعية تعسفا، وإنما يرجع ذلك إلى الدولة المعنية. وكيف يمكن للذين يروجون لهذه المبادرة، وهم يرغبون عن حق في أن تحترم سيادتهم، أن يقبلوا بأن يحدد لهم المجتمع الدولي سياساتهم ومواقفهم الدفاعية؟ والإجابة هي بوضوح أنه لا يمكنهم ذلك. وأود فقط أن أضيف أن سياسة فرنسا النووية تستند إلى مبدأ توفير الحد الأدنى الممكن من الاكتفاء الذي يتمشى مع مقتضياتها الأمنية، وهي تكيف على الدوام مذهبها هذا مع تطور الأخطار المحتملة.

لماذا المناداة بعقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية؟ دعونا نتحلى بالوضوح. إن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية عارضت على الدوام فكرة عقد مؤتمر دولي بهذا الشكل. ونحن لسنا من الذين يعتقدون أن عملية تخفيض الترسانات النووية ستكون أكثر فعالية لو تم تناولها في إطار من هذا القبيل. وما عسى أن تكون فائدة مؤتمر لا تشارك فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية؟ إن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ سيوفر مناسبة مثالية لتناول مسألتي عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ونحن لا نرى من الصواب تأييد هذا الاقتراح لمجرد محاكاة الأفكار الرائجة. هل ينبغي لنا تأييد هذا الاقتراح لمجرد إشباع غرور البعض؟ كلا، لا ينبغي لنا ذلك.

لماذا كل هذا الغموض حول مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥؟ وكيف يمكن تفسير رأي الوفود في أن توافق الآراء الذي وجد في عام ١٩٩٥ بشأن برنامج العمل قد عفا عليه الزمن بشكل ما، وأن السنوات الأربع التي انقضت منذ ذلك الحين قد قضت عليه، عندما تصر تلك الوفود عينها على عدم التلاعب بوثيقة أبرمت منذ عام ١٩٧٨، نظرا لطابعها الذي يكاد يكون مقدسا، ولأنه لا يبدو أن الزمن نال منها على الرغم من التغيرات الأساسية التي جرت على الساحة الدولية. إن أوجه الغموض هذه صارخة ويصعب على المرء تفسيرها.

وأخيرا، لماذا كل هذا الغموض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية؟ إن الوفود التي عارضت بقوة في أيلول/سبتمبر الماضي في جنيف إيراد مجرد إشارة إلى قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ طاء، بشأن معاهدة الوقف، الذي اعتمد بتوافق الآراء في عام ١٩٩٨، متذرعة

بذرائع زائفة، وبوجود ارتباطات مع بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، أو ممارسات لا يمكن لأي فرد أن يرى لها أي أثر مكتوب - كيف يمكن تفسير عدم تردد هذه البلدان في أن تنادي في تشرين الأول/أكتوبر في نيويورك بأن تنشأ من جديد، في جنيف لجنة مخصصة لإجراء واختتام مفاوضات بموجب الفقرة ١٢ من المنطوق. ويوجد هنا غموض في ذلك، إن لم يكن تناقض، يصعب تفسيره. والسبيل الوحيد إلى تبديد أي شكوك بشأن حسن نية الداعين إلى ذلك، هو مجرد إدراج عبارة في بداية الفقرة ١٢ من المنطوق تنص على ما يلي:

"تهيب بمؤتمر نزع السلاح أن يعيد إنشاء اللجنة المخصصة، دون أي شروط أو أي ارتباط بأي بنود أخرى".

ويمكن أن يظل الجزء المتبقي من الجملة دون تغيير. وإذا لم تتم الموافقة على ذلك، فإننا نعتقد حينئذ أن مقدمي مشروع القرار يتكلمون لغة مزدوجة، وذلك لتحقيق هدف واحد هو حمل الوفود الساذجة على الإذعان لهذا النداء الساحر. وإن تجربة صياغة الفقرة ٢٤ من تقرير مؤتمر نزع السلاح المقدم إلى الجمعية العامة كانت مفيدة جدا لنا في جوانب عديدة.

وقد ظل بعض المؤيدين لمشروع القرار هذا لعدد من السنوات الآن أكثر الدعاة تحمسا لاتباع نهج لنزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي، يسمونه سياسة الغموض البناء، وهم أمهر الخبراء في الكلام الغامض. إن المشروع المعروض علينا هذا العام يضم هذين الجانبين، ونحن نرى أن نزع السلاح موضوع أخطر وأهم من أن نتناوله بطريقة غامضة، بل ومتناقضة. ويجب أن يتم ذلك بالطبع بأوضح شكل ممكن. وفي ظل هذه الظروف، سيفهم الأعضاء أن وفد بلدي، الذي ظل يفضل دوما الكلام الصريح على اللياقة السياسية، سيصوت معارضا هذا النص، كما فعل سابقا.

السيد تشومار (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار A/C.1/54/L.18*. ويرى وفد بلدي من الأهمية بمكان بالنسبة للبلدان المعنية، ومن بينها بلدي، وضع الخطة الجديدة. ولذلك قررنا الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

السيدة فيفي (كوبا) (تكلمت بالاسبانية): إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/54/L.18* لا يعكس في بعض الجوانب موقف كوبا التقليدي إزاء نزع السلاح النووي. ولكن لأن هذا المشروع يركز على الحاجة إلى خطة جديدة لجعل العالم خاليا من الأسلحة النووية، يكسبه مميزات خاصة نقرها ونشيد بها. ويرى وفد بلدي أن المحصلة النهائية لمشروع القرار إيجابية وأن اعتماده، في إطار مجموعة كبيرة من المبادرات الأخرى، من شأنه أن يسهم في تعزيز هدفنا ذي الأولوية في مجال نزع السلاح، ألا وهو نزع السلاح النووي. ولهذه الأسباب، سيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار في مجموعه.

إننا نقدر ما يتضمن النص من قيم، غير أن تصويتنا لصالحه لا يعني أننا نوافق على جميع الأفكار التي يتضمنها. والفقرتان ٧ و ١٨ من المنطوق من بين الفقرات التي تبعث على الانشغال بالنسبة لوفد بلدي، وأذكر بأن وفد بلدي قد طلب إجراء تصويت منفصل بشأنهما.

إن كوبا ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار، لأننا نرى أنها معاهدة تمييزية وانتقائية في جوهرها. ونحن نعارض حقيقة أنها تكسب الدول النووية طابعا شرعيا وتنشئ بذلك فئتين من الدول مختلفتي الحقوق والالتزامات. ونرى أن هذا الأسلوب ليس هو الأسلوب الصحيح لإحراز تقدم في طريق تحقيق الهدف العاجل المتمثل في نزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية. ولهذا السبب سيمتنع وفد بلدي عن التصويت في التصويت المنفصل على الفقرة ٧ من المنطوق.

أما فيما يتعلق بالفقرة ١٨ من المنطوق، فإننا نكرر تأكيد أن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، ينبغي أن تكون عالمية وغير مشروطة. ولا يمكن أن تقبل كوبا أن يقتصر توفير هذه الضمانات على الدول الأطراف في معاهدة معينة.

إننا نعترف بحسن نوايا مقدمي مشروع القرار الرئيسيين وباهتمامهم بتحقيق نزع السلاح النووي على سبيل الأولوية، وهذا هو ما تشاطرهم فيه كوبا. ولهذا السبب سيصوت وفد بلدي مؤيدا النص في مجموعه.

السيد الحريري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): أود فقط أن أوجه انتباه الأمانة العامة إلى وجود خطأ في النص العربي لمشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): انتهينا الآن من تعليل التصويت قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.18*.

السيد فروشتبوم (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أسأل عما إذا كان يمكن لمشارك في تقديم مشروع قرار أن يتمتع بامتياز شخصي أم لا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): الإجابة لا.

السيد فروشتبوم (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): هل يمكن لنا التمتع بامتياز شخصي بعد التصويت؟

الرئيس (تكلم بالاسبانية): لا يجوز ذلك إلا في إطار البيانات العامة بشأن جميع مشاريع القرارات وقبل البت في أي مشروع قرار. للأسف، أنت كمقدم لا تتمتع بهذا الامتياز.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): إن وفد بلدي من مقدمي مشروع القرار A/C.1/54/L.18*، ولذلك لا يحق لنا أن نقدم تعليلا للتصويت، كما لا ينبغي لي أن أتكلم الآن لأقول إن لكل وفد الحق في أن يصوت كما يروق له، ولكن ليس ثمة حق يخول الإساءة لمقدمي مشروع القرار. وأود أن أصحح ما قاله أحد المتكلمين السابقين بأن مشروع القرار A/C.1/54/L.18* قدمته سبعة وفود. إن عدد المشاركين في تقديم المشروع يربو الآن على ٦٠. وليست وراء المشروع دوافع مستترة أو خطط خفية. وإني آسف جدا لاضطراري أن أقول ما قلته.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): سنبدأ في التصويت الآن حيث لا أرى معنى لأن نخوض في نزاع لا يتصل بجوهر الموضوع. ولكني أطلب أن نركز على المسألة المعروضة علينا الآن، وألا نحاول البحث في القواعد عن حقوق لا تمنحنا إياها القواعد في حقيقة الأمر. أرجوكم، دعونا نحاول المحافظة على الجو الذي ساد حتى اليوم قبل الأخير لعمل اللجنة.

قبل أن أعطي الكلمة لممثل جزر سليمان، أود أن أقول إنه لو كان يرغب في الإدلاء ببيان، فيمكنه الإدلاء به كبيان ذي طابع عام بعد البت في مشروع القرار. هل هذا مقبول؟ اتفقنا على ذلك.

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.54/L.18*، المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، عرضه ممثل نيوزيلندا في الجلسة ١٦ للجنة، المعقودة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار A/C.1/54/L.18* في مشروع القرار نفسه وفي الوثيقة A/C.1/54/INF/2. وإضافة إلى ذلك، أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديم مشروع القرار: جامايكا، وأنغولا، وغيانا، والمملكة العربية السعودية، وموزامبيق.

طُلب إجراء تصويتين منفصلين على الفقرتين ٧ و ١٨ من المنطوق.

ستشرع اللجنة الآن في التصويت على الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار A/C.1/54/L.18*.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل الجزائر بشأن نقطة نظام.

السيد مسدوة (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): معذرة، ولكن أعتقد أننا اتفقنا من العام الماضي على أن تقوم الأمانة، في كل مرة يجري فيها تصويت منفصل، بقراءة الفقرة بالكامل حتى يتسنى للوفود أن تعرف بالضبط الفقرة التي تصوت عليها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة الذي سيقرأ بالتأكيد الفقرة كاملة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): جرت الممارسة السابقة أن تقرأ فقرات الديباجة، أما فقرات المنطوق فالإشارة إليها واضحة. ولكن سأقوم بقراءتها حيث طلب ذلك. فيما يلي نص الفقرة ٧ من المنطوق:

"تهيب بالدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تفعل ذلك دون شرط ودون إبطاء وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة الناشئة عن انضمامها إلى هذا الصك كدول غير حائزة للأسلحة النووية".

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إثيوبيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:
الهند، إسرائيل، باكستان.

الممتنعون
بوتان، كوبا، لاتفيا.

أبقي على الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار A/C.1/54/L.18* بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت على الفقرة ١٨ من المنطوق.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تصوت اللجنة الآن على الفقرة ١٨ من منطوق مشروع القرار A/C.1/54/L.18*. وفيما يلي نصها:

"تدعو إلى إبرام صك ملزم قانونا على الصعيد الدولي يوفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضمانات فعلية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها".

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إثيوبيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون
كوبا، الهند، إسرائيل، باكستان، جمهورية كوريا.

أبقي على الفقرة ١٨ من منطوق القرار A/C.1/54/L.18* بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/54/L.18* في مجموعه.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أنغولا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إثيوبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:
بلغاريا، استونيا، فرنسا، هنغاريا، الهند، إسرائيل، موناكو، باكستان، بولندا، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون
أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، أذربيجان، بلجيكا، بوتان، البوسنة والهرسك، كندا، الصين، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، موريشيوس، ميانمار، هولندا، النرويج، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/54/L.18* في مجموعه بأغلبية ٩٠ صوتا مقابل ١٣ صوتا، مع امتناع ٣٧ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في تعليل تصويتها أو موقفها. وتجنبا لأي صعوبات، أحث الوفود على الالتزام بالنظام الداخلي قدر الإمكان وإلا سندخل في نزاعات لا تساعدنا على الإطلاق وتجعل عملنا أكثر صعوبة.

السيد هيو زياودي (الصين) (تكلم بالصينية): طالما أيدت الصين الحظر الشامل للأسلحة النووية وتدميرها بالكامل بغية تخليص البشرية من خطر اندلاع حرب نووية، وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في وقت مبكر. وفي هذا السياق، تتفهم الصين تماما قلق المجتمع الدولي وطلبه فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي.

إن الوفد الصيني يؤيد مبادئ وأهداف مشروع القرار A/C.1/54/L.18*، وهي بالتحديد الحظر الكامل للأسلحة النووية وإزالتها تماما وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. كما أننا نؤيد بعض الخطوات المحددة المقدمة في مشروع القرار، بما في ذلك دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعادة النظر في مذاهبها النووية؛ وإبرام صك ملزم قانونا على الصعيد الدولي يوفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعلية حيال استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛ وتعزيز عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. إن المحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، والعمل على عدم إضعافها أو حتى مجرد إنكارها، ووقف تطوير المنظومات المضادة للقذائف، التي يمكن أن تقوض الاستقرار الاستراتيجي العالمي، هي شروط لازمة

لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح النووية وعدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، يشير مشروع القرار A/C.1/54/L.18* بشكل صائب إلى أن معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية لا تزال تمثل حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي. بيد أننا لاحظنا، من ناحية أخرى، أن مشروع القرار يقترح تدابير أخرى مثل وضع الأسلحة النووية خارج نطاق التأهب، وفصل الرؤوس الحربية النووية عن وسائل الإيصال، وإبداء الشفافية بشأن الترسانات النووية ومخزونات المواد الانشطارية. وترى الصين أن التدابير المذكورة أعلاه لا يمكن اتخاذها إلا في ظل بيئة دولية يسودها السلام والأمن والاستقرار والثقة، كما ينبغي ربطها بمفاوضات نزع السلاح النووي. ولكن في ظل الأوضاع الدولية غير المستقرة الراهنة، لم يحن الوقت بعد ولم تتوفر الظروف اللازمة لاتخاذ هذه التدابير.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مشروع القرار لا يحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية، وعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها ضد جميع البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية. بيد أن هذه العناصر تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

فلهذه الأسباب، امتنع الوفد الصيني عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.18*.

السيد لينت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم ألمانيا، وبلجيكا، والدانمرك، وأسبانيا، وفنلندا، واليونان، وأيسلندا، وإيطاليا، وليتوانيا، ولكسمبرغ، والنرويج، وهولندا، والبرتغال، وجمهورية مولدوفا، وسلوفاكيا، والجمهورية التشيكية، لأعلل امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.18*، المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة".

إننا نرحب بالالتزام المعرب عنه في مشروع القرار بتحقيق نزع السلاح النووي، على أن يتمثل الهدف النهائي في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ونتفق تماما مع هذا الالتزام. ونعتقد أنه بوسعنا تحقيق ذلك الهدف بشكل أفضل بالعمل العاجل على مواصلة العملية التدريجية لنزع السلاح النووي. ونلاحظ مع القلق أن هذه العملية قد تتعرقل بشكل خطير بسبب عدم تحقيق تقدم فيما يتعلق ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والخلافات الموجودة بشأن معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية.

ويمكننا الاتفاق مع كثير من العناصر الواردة في مشروع القرار. كما يساورنا القلق إزاء عدد من التطورات السلبية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وإننا على اقتناع أيضا بأننا في حاجة إلى زخم جديد لتنشيط عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وإن كنا غير مقتنعين بضرورة إنشاء آلية جديدة أو مؤسسات جديدة لتحقق تلك الغاية.

ونحن نعترف بأن مقدمي مشروع القرار بذلوا جهودا مضنية لمراعاة بعض الاعتراضات المتصلة بالنص الذي اعتمد العام الماضي. وبوسعنا، علاوة على ذلك، تأييد كثير من التوصيات الواردة في مشروع القرار. وأود، بعد أن قلت ما تقدم، أن أشير إلى أن بعض عناصره لا تزال، فيما نرى، لا تعكس أسلم طريقة يمكن بها تحقيق الأهداف النهائية التي حددناها لأنفسنا، والمتفق عليها.

ونظل نولي أهمية قصوى لمعاهدة عدم الانتشار التي تمثل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي، والدعامة الأساسية لنزع السلاح النووي. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق أي تقدم في مجال نزع السلاح النووي إلا من خلال العملية الراهنة، ألا وهي العملية القائمة على أساس المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والأهداف المحددة في مبادئ وأهداف عام ١٩٩٥. وقد حققت بالفعل الجهود المبذولة في هذا السياق تقدما هائلا، ولكنها شهدت أيضا انتكاسات خطيرة. ونعتقد أنه ينبغي لنا مضاعفة جهودنا للتغلب على تلك الانتكاسات وإحراز تقدم جديد على أساس المبادئ والأهداف المتفق عليها.

وهدف تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار يظل يحظى بالأهمية القصوى. وقد شهدت الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية أشد انتكاسات عرفتها معاهدة عدم الانتشار في تاريخها، عقب إجراء تجارب نووية في جنوب آسيا العام الماضي. وينبغي أن يصبح التغلب على هذه الانتكاسات أولوية أكثر إلحاحا. وقد أسفرت المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد

الروسي عن نتائج هامة في عملية نزع السلاح النووي، ولكنها لم تحقق في السنوات الأخيرة تقدما بالقدر الذي كنا نرجوه. ومن العاجل تنشيط هذه الجهود لضمان بدء نفاذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢)، وفتح باب المفاوضات دون تأخير بشأن المرحلة الثالثة من معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٣).

وإننا لنأسف بشدة لتصويت مجلس الشيوخ الأمريكي ضد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونرحب مع الارتياح بالتعهد العام للرئيس كلينتون بمواصلة العمل للتصديق على المعاهدة، وبمواصلة الالتزام بوقف اختياري للتجارب النووية. وينبغي أن نواصل، بمزيد من التصميم، الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سريعا. وقد فات منذ وقت طويل موعد المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة غير تمييزية يمكن التحقق منها فعليا على الصعيدين المتعدد الأطراف والدولي وتحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ، دون تباطؤ ودون شروط مسبقة، بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة من هذا القبيل.

وحتى وإن كان نزع السلاح النووي يندرج أولا وقبل كل شيء في نطاق سلطة الدول النووية، فإنه يمثل أيضا قلقا مشروعا للمجتمع الدولي. وبناء على ذلك، فإننا نؤيد اقتراح أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بإنشاء فريق عمل مخصص لدراسة سبل ووسائل بدء تبادل للمعلومات والآراء بشأن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي، حسبما اقترحت ألمانيا وبلجيكا وإيطاليا والنرويج وهولندا في شباط/فبراير ١٩٩٩.

ومن أجل تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح، فإننا نحتاج إلى تقاسم المسؤولية وإلى الإرادة السياسية لمواصلة الأهداف القائمة وتحقيقها. ولن يُحكم على البلدان بما يتخذه من قرارات أو تصرح به من إعلانات، ولكن سيُحكم عليها بأعمالها وبتحقيق هذه الأهداف. والأهداف المباشرة تماما في هذا الصدد هي نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار العام القادم، وبدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية والمواد المتفجرة النووية الأخرى، في بداية الدورة القادمة لمؤتمر نزع السلاح. وسنواصل العمل على تحقيق هذه الأهداف بشكل نشط وبناء، وإننا على استعداد لإقامة تعاون وثيق مع مقدمي مشروع القرار ومع جميع الدول، النووية وغير النووية على حد سواء، بغية تحقيق أهدافنا المشتركة.

السيدة كونادي (الهند) (تكلمت بالانكليزية): يفهم وفد بلدي أن نشأة مشروع القرار A/C.1/54/L.18* بدأت بالإعلان المشترك الصادر في دبلن باسم ثمانية بلدان في حزيران/يونيه ١٩٩٨. ورحبت الهند بذلك الإعلان. بيد أن مشروع القرار هذا يتجاوز معالم الإعلان المشترك.

والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، تظل الوثيقة الوحيدة لنزع السلاح التي يوجد توافق آراء بشأنها، والتي اعتمدها المجتمع الدولي في مجموعه. وتتضمن هذه الوثيقة الختامية برنامج عمل لم ينفذ إلا جزئيا. وأي خطة مقبلة يجب بالضرورة أن تأخذ في الاعتبار، كمقدمة مبدئية، تنفيذ برنامج العمل الوارد في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ولعل من الواضح أن المجتمع الدولي لم يحقق سوى تقدم محدود بشأن أهم العناصر، ألا وهو نزع السلاح النووي. والسؤال الذي يفرض نفسه هو هل هناك حاجة إلى خطة جديدة في الوقت الذي لا يزال فيه أهم عناصر الخطة القائمة غير منفذة. ويتضمن مشروع القرار عناصر غريبة وصيغا اعتمدت في محافل أخرى. إننا نرفض النهج التقييدية فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، من قبيل العناصر الواردة في الفقرات ٦ و ٧ و ٨ من المنطوق، وهي ليست غريبة على مشروع القرار هذا فحسب، وإنما بعيدة تماما عن أرض الواقع. والهند لم يعد لها خيار نووي، حيث إنها مارست ذلك الخيار.

وينزع مشروع القرار أيضا إلى تسويغ توصياته على أساس مفاهيم مضللة، من قبيل ما يرد في الفقرة ٦:

"الدول الثلاث ذات القدرات النووية التي لم تنضم بعد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية".

وهذا المفهوم كاذب إذا ما تناولناه بالتحليل، ولا يتفق مع الواقع.

والإشارة إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا لا تتدنى إلى مستوى السخافة فحسب، بل إنها تشكك أيضا في أحد المبادئ الإرشادية الأساسية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهو الذي يقضي على وجه التحديد بأن تتوصل دول المنطقة المعنية بحرية إلى الترتيبات الخاصة بإنشاء هذه المناطق. وحاز هذا المبدأ مرة أخرى تأييد لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة خلال دورتها الموضوعية لهذا العام. وكما ذكرنا في مناسبات أخرى، فإن اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا له من الصحة، في ظل الحقائق الراهنة، ما لاقتراحات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شرق آسيا أو أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية، من صحة.

ونظرا للطابع الجامع لمشروع القرار هذا، فمن المثير للدهشة خلوه من أي إشارة إلى مذاهب البدء باستعمال الأسلحة النووية. فالحلف العسكري الوحيد المتبقي عبر القارات، الذي تستند سياسته الأمنية إلى الأسلحة النووية، قد أكد مجددا في وقت سابق من هذا العام سياسة مذهبه النووي القاضية بالبدء باستعمال الأسلحة النووية. وبالمثل، يتجاهل مشروع القرار ما تبذله بلدان معينة من جهود لتحسين وتحديث أسلحتها النووية للاحتفاظ بها في الألفية الجديدة. والجهود الجارية لإقامة منظومات دفاع مضادة للقذائف التسيارية يمكن تماما أن تتسبب في زيادة تبديد المناخ الدولي المفضي إلى تعزيز نزع السلاح ودعم السلم والأمن الدوليين. وبدلا من التركيز على هذه الإجراءات التي تعرض للخطر كامل بنية جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف، تم إعادة صياغة نحو ثلاث فقرات في مشروع القرار لجعلها مقبولة أكثر من ذي قبل للدول الحائزة بالفعل للأسلحة النووية.

ومشروع القرار لا يذكر شيئا أيضا عن المأزق الحالي الذي يواجهه مؤتمر نزع السلاح نتيجة لما أبدته بضعة وفود من عدم المرونة إزاء مسائل نزع السلاح النووي والفضاء الخارجي، متجاهلة الرغبات المعلنة للأغلبية العظمى من أعضائه التي تؤيد بدء مفاوضات موضوعية في إطار برنامج عمل متوازن وشامل.

إن آراء وفدي بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معروفة جيدا. ومشروع القرار هذا يحاول لم شعث ما تفرق من معاهدة خيبت آمال الأغلبية العظمى من دولها الأعضاء. ونحن نتعاطف مع أولئك الذين يناضلون منذ سنوات طويلة دون نجاح، بما في ذلك خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لهذا العام، لاستمالة الدول النووية الخمس للتعهد بشكل قاطع بنزع السلاح النووي وبالإزالة التامة للأسلحة النووية. ويلتزم مشروع القرار الصمت بشأن مصادر الانتشار المتنوعة التي فشلت معاهدة عدم الانتشار في وقفها. ونعتقد أن جميع هذه الجهود، وإن كانت قيّمة وفعالة بذاتها، من شأنها أن تصطدم بالإطار غير المتكافئ والتمييزي للالتزامات المكرسة في معاهدة عدم الانتشار.

وكما أكدنا، فإي خطة جديدة لا يمكن أن تنجح في الإطار القديم لمعاهدة عدم الانتشار. ومن ثم، فإن ما نحتاجه هو تجاوز النطاق القديم والتقدم نحو نظام يكفل وجود نظام دائم للأمن الدولي يقوم على أساس مبدأ توفير الأمن المشروع للجميع على قدم المساواة.

إن ما كنا ننتظره هو أن يتضمن مشروع القرار هذا الاقتراحات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عقد في عام ١٩٩٨ في جنوب أفريقيا، وهي أحد البلدان التي قدمت مشروع القرار. وقد تضمنت تلك الوثيقة الختامية اقتراحات محددة ترمي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، لا سيما الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بهدف التوصل إلى اتفاق حول إزالة الأسلحة النووية بشكل مرحلي. وبالمثل، كنا نفضل أن يحدد مشروع القرار استعمال أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، على أنه جريمة ضد الإنسانية تندرج في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الرغم من أن وفدي يؤيد أيضا هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية والحاجة إلى العمل على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فإننا نظل غير مقتنعين بجدوى عملية مقيدة بالنهج المتصدعة والتمييزية لمعاهدة عدم الانتشار. ولهذا صوتنا ضد مشروع القرار في مجموعه.

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): بينما تحترام الولايات المتحدة دوافع مقدمي مشروع القرار A/C.1/54/L.18*، فإنها صوتت ضده لعدد من الأسباب. وأهم هذه الأسباب هو أننا لا يمكن أن نؤيد المقدمة المنطقية الأساسية التي يقوم عليها مشروع القرار، وهي الحاجة إلى خطة جديدة لنزع السلاح.

وكما قال وكيل وزارة الخارجية المعيَّن هولم بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر خلال المناقشة العامة، فإن لدينا بالفعل خطة عامة متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة تنتظر التنفيذ. وإن كانت السرعة الحالية لتحقيق تقدم نحو نزع السلاح النووي تثير الإحباط، فإن الحقائق تبين مع ذلك أننا قد حققنا تقدما هائلا في تخفيض الأسلحة النووية منذ أشد فترات الحرب الباردة حدة. والأحداث تبين أن أفضل أسلوب لتحقيق نزع السلاح هو اتخاذ خطوات عملية ومتزايدة، تقوم كل منها على الخطوة السابقة لها وتأخذ في الاعتبار حقائق البيئة الأمنية الدولية. وهو عمل شاق جدا ولكنه يحرز نتائج. نحن لا نعتقد أن مشروع القرار A/C.1/54/L.18* سيساعد على إعادة تنشيط عملية نزع السلاح. واسمحوا لي أن أقدم سببين توضيحيين لذلك.

إن مشروع القرار، في الفقرة ١،

"يهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد تعهدا قاطعا بإزالة أسلحتها النووية بسرعة وبشكل تام والشروع دون إبطاء في عملية تفاوض عاجلة."

فإن كانت التعهدات الرسمية المقطوعة بالفعل في معاهدة عدم الانتشار، والتي تنظر الولايات المتحدة إليها بكل جدية، غير كافية، فما جدوى إضافة تعهد آخر؟

ويدعو مشروع القرار أيضا إلى عقد مؤتمر دولي معني بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي لتكميل الجهود المبذولة في محافل أخرى. والمؤتمرات الدولية لها مكانتها، ولكن لدينا بالفعل منها أكثر مما يمكننا استغلاله استغلالا حسنا. وجولة أخرى من المناقشات الدولية لن تعجل بإحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي. وترى الولايات المتحدة أن جدول أعمال نزع السلاح الحالي كامل بما يكفي. ومشروع القرار A/C.1/54/L.18* يضم في الواقع معظمه.

ونرى أيضا أن الوقت قد أزف للبدء بإجراء مفاوضات جادة في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أيدت الجمعية العامة هذا المشروع، وهو بمثابة خطوة ملموسة وعملية، بدلا من خطة جديدة، نحتاج إليها لإعادة تنشيط عملية نزع السلاح النووي.

وكما قال السيد هولم، فإننا نحتاج إلى بذل جهود مجددة لإعادة تنشيط الخطة التي لدينا حاليا، لا إلى وضع خطة جديدة.

السيد هياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن وفد بلدي يؤيد هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ويقدر حماس مقدمي مشروع القرار A/C.1/54/L.18*، وقد وضعوا سلسلة كبيرة من التدابير المحددة لبلوغ الهدف. وترى حكومة بلدي أنه لا سبيل إلى تحقيق ذلك الهدف إلا عن طريق التقدم تدريجيا باتخاذ تدابير واقعية وملموسة. وإننا نحتاج في هذا الصدد إلى تعاون الدول الحائزة للأسلحة النووية، واتخاذ موقف مواجهة إزاء تلك الدول ليس أمرا بنَّاء بالضرورة.

وترى اليابان أيضا أن سرعة التقدم في نزع السلاح النووي بعيدة عن أن تكون مرضية، ولكن إجراء محاولة لاختصار العملية، انطلاقا من الشعور بالإحباط، لن يكون مثمرا.

ونحن نعترف بالتحسينات المدخلة على مشروع قرار هذا العام. ومن ناحية أخرى، فإن مشروع القرار لا يزال يبدي درجة من الشك في التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وبعد النظر بعناية وجدية في المسألة، قررت اليابان في نهاية الأمر الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا. وأود، مع ذلك، أن أؤكد من جديد أن بلدي يؤيد هدف وضرورة إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأود أن أحث الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على بذل قصارى جهودها حتى يكلل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ بالنجاح. وعملا على ضمان ذلك النجاح، فإن بذل جهود حثيثة للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما من الدول الحائزة للأسلحة النووية الثلاث التي لم تصدق عليها بعد، وتحقيق تقدم في المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، من شأنهما بالتأكيد أن يوجدا مناخا يساعد على تحقيق ذلك. ونهيب أيضا بتلك الدول أن تكثف جهودها للتوصل إلى اتفاق في المؤتمر على

أهداف مستكملة لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح، استنادا إلى استعراض الإنجازات المحققة منذ عام ١٩٩٥.

السيد سونغار (تركيا) (تكلم بالانكليزية): باعتبارنا دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي اتفاقات دولية أخرى في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، تشاطر تركيا دوما المجتمع الدولي تطلعه إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ويظل بلدي يعتقد أن بذل الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودا منهجية وتدريجية أمر ضروري لتخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، بهدف إزالتها في نهاية المطاف في إطار نزع السلاح العام والشامل.

ولما كان مشروع قرار العام الماضي يتضمن بعض العناصر والتناقضات التي جعلت من الصعب علينا تأييده، فقد اخترنا التصويت ضده وأوضحنا أسباب ذلك. بيد أننا نرى هذا العام أن هناك تحسينات من حيث الصياغة والمضمون بما يجعلنا نغير تصويتنا من التصويت ضده إلى الامتناع عن التصويت.

السيد مسدوا (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): على الرغم من بعض أوجه القصور التي تعتور مشروع القرار وبعض الصياغات التي ينبغي، من وجهة نظر الجزائر، إعادة النظر فيها، شارك وفد بلدي في التصويت لصالح مشروع القرار A/C.1/54/L.18*. والجزائر تؤيد كافة الجهود الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ومشروع القرار هذا جزء من تلك الجهود وإضافة إلى الجهود المبذولة على صعد أخرى. والجزائر، التي تتفق مع فكرة إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، تؤيد بشكل أساسي التدابير الواردة في مشروع القرار هذا، وترحب بالتحسينات المدخلة عليه هذا العام، ويحدوها الأمل أن يواصل مقدمو مشروع القرار تحسينه من أجل تمكين الوفود التي لا تزال يصعب عليها تأييده، من أن تؤيده.

السيد الحريري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): إن بلدي ملتزم التزاما ثابتا بنزع السلاح النووي. ومن هذا المنطق قد أيدنا القرار، ولكن نود أن نسجل تحفظاتنا عن الفقرة ٩ من المنطوق، التي تتناول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للأسباب التي بيَّنها بلدي عند اعتماد مشروع القرار المتعلق بهذه المعاهدة.

السيد تشانغ مان - سون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): كما سبق أن عبَّرنا عن رأينا في مناسبات كثيرة، فإن جمهورية كوريا دأبت على دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة النووية. ويعرب وفد بلدي في هذا الصدد عن تقديره للجهود الصادقة التي بذلها مقدمو مشروع القرار هذا، والرامية إلى وضع خطة جديدة تستهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نفهم بالفعل المرمى الأساسي لمشروع القرار هذا، ونؤيد بعض العناصر التي يتضمنها، مثل الفقرات ٧ و ٨ و ٩ و ١٢ من المنطوق. وهذه المسائل تشكل العناصر الأساسية في تأييد مبادئ وأهداف نظام عدم الانتشار النووي.

بيد أنه على الرغم من هذه العناصر الإيجابية، فإننا نرى من الضروري أن تستند جميع تدابير نزع السلاح النووي إلى الواقع القائم. فالتحسن المطرد في المناخ الأمني العالمي، إلى جانب الأخذ بنهج عملي وتدريجي، يمكن أن يسفر عن نتائج ملموسة تحقيقا للهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، فإن دعم الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة المتصلة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وضمان الامتثال لها، ليسا أقل أهمية من وضع اتفاقات جديدة. واستمرار عدد ضئيل من البلدان في عدم الامتثال للالتزامات المفروضة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يشكل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي. ومشروع القرار هذا لا يعكس بالقدر الكافي هذه الشواغل. ولهذه الأسباب امتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.18*.

السيد لك (استراليا) (تكلم بالانكليزية): إن وفد استراليا يجد أن مشروع قرار الخطة الجديدة المقترحة يستأهل التفكير بتمعن وتأمل، وهو ما كان يقصده دون ريب مقدمو مشروع القرار. وقد عمل الائتلاف حول الخطة الجديدة باجتهاد على إعداد مشروع قرار شامل بشأن نزع السلاح النووي يستهدف اجتذاب تأييد كبير. وكان ثمرة هذا العمل مشروع قرار سمته الخاصة هي توجيه الانتباه إلى الأعمال الهامة غير المنتهية المتعلقة بإزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف. وقد سعى مقدمو مشروع القرار إلى تنفيذ ذلك على نحو مدروس ومنصف بتوجيه النداء إلى الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك إلى البلدان غير المنضمة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أثاروا في سياق تلك العملية كثيرا من التفكير والمناقشة ليس هنا فحسب، ولكن أيضا في محافل وطنية.

وإذا أخذنا عناصر مشروع القرار فرادى، وجدنا أن ثمة عناصر قليلة تثير اعتراض استراليا، على الرغم من أن لدينا تحفظات جدية عما عسى أن يحققه مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح النووي. ويشتمل مشروع القرار على جوانب جديرة بتأييد قوي. فهو يتضمن مثلا إشارات صائبة إلى أهداف الاتجاه السائد لعدم الانتشار ونزع السلاح، وإلى أهمية الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وإلى عالمية المعاهدة. وبالمثل، فإن النداءات الواردة في مشروع القرار، الموجهة إلى الدول للتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والبدء بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، تؤكد مجددا الأولويات القائمة الهامة.

بيد أن شواغل تساورنا بشأن مشروع القرار في مجموعه، وبشأن الرسالة التي يوجهها، فإننا نرى أن مضمونه الإيجابي بشكل عام يخيم عليه افتراض، خاصة في فقرات الديباجة، يلقي ظلالا من الشك على التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعهدات التي قطعتها في المادة الثانية من معاهدة عدم الانتشار بـ "السعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات" تفضي إلى نزع السلاح النووي. ويشير مشروع القرار، بندائه وضع خطة جديدة، إلى الاعتقاد بفشل نظام عدم الانتشار الحالي.

وهذه الآراء لا يمكننا الموافقة عليها، ولا الاعتقاد أنه من المفيد إبداؤها. ولهذا السبب أساسا تجد استراليا نفسها مرة أخرى غير قادرة على تأييد مشروع القرار. ووفقا لذلك، امتنعنا عن التصويت.

إننا نتساءل أيضا هل يقدم مشروع القرار، على الرغم من تطلعاته، أفكارا ثاقبة جديدة ومقنعة بشأن الطريق الذي يجب أن يسلكه نزع السلاح النووي. فهو يعرض بالتفصيل خطة مألوفة، ومقبولة على نطاق واسع، ولكنه يجازف بإعطاء آمال كاذبة إذا افترض أنه يزعم أن نزع السلاح النووي يحتمل أن يكون عملية ما غير معقدة وتدريجية يجري فيها تقييم كل خطوة على أساس الفوائد الأمنية التي تحققها.

إن استراليا تؤيد الاقتراحات العملية والواقعية بشأن نزع السلاح النووي، القادرة على اكتساب تأييد جميع الدول، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن مقدمي مشروع القرار لم يحققوا ذلك بعد، فإن استراليا تشاطرهم الرغبة في أن تجري الدول الحائزة للأسلحة النووية مزيدا من المفاوضات فيما بينها. إننا نريد أن تُخفض أعداد الرؤوس الحربية النووية، وهي أعداد ثابتة ويمكن التحقق منها. وإننا نعترف بأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا عندما تتفاوض الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن التدابير الجاري اتخاذها، والتي تكتسب من ثم الثقة فيها. ولئن كانت المسؤولية الأساسية عن نزع السلاح النووي تقع في الوقت الحالي على الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإنه بوسع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تسهم إسهاما هاما بالتعجيل باتخاذ خطوات تعزز أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح، مثل التشجيع على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

السيد توماسزوبتسكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية): على غرار العام الماضي، عندما قُدم لأول مرة مشروع القرار بشأن الحاجة إلى خطة جديدة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، صوتت بولندا ضده، مشروع القرار A/C.1/54/L.18، ولكن لا لأنها لا تتفق مع مضمونه، بل على العكس. واسمحوا لي أن أؤكد للجنة أننا نتفق بالفعل على معظم الأحكام الواردة في مشروع القرار. وقد كانت بولندا، ولا تزال، ملتزمة بالهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي. وأودعت حكومة جمهورية بولندا قبل ستة أشهر صك تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

غير أننا نرى في الوقت ذاته أنه ينبغي للمجتمع الدولي توخي الواقعية لدى وضع تدابير لبلوغ ذلك الهدف النهائي. وطالما أيَّدت بولندا الرأي القائل بأنه ينبغي تحقيق ذلك الهدف بشكل تدريجي. وإذا ما نظرنا من منظور يرجع إلى الوراء ٢٠ عاما، ندرك أنه قد تم تحقيق الكثير في طريق إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية منذ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨. صحيح أننا قد شهدنا مؤخرا في ذلك الطريق بعض الانتكاسات، ولكن ذلك يبدو أمرا طبيعيا، فالعيش في عالم سريع التغيُّر يحتم علينا أن نواجه هذه الانتكاسات، وأن نتعامل معها بالأسلوب الذي هو أنجع.

وفي رأينا أن مشروع القرار يسعى بشكل مصطنع إلى التعجيل بعملية بلوغ الهدف النهائي لا في الطريق الرئيسي، ولكن في طريق فرعي لا وجود فيه للأعضاء

الدائمين في مجلس الأمن، المنوطة بهم المسؤولية الخاصة عن صون السلم والأمن الدوليين. وإننا على اقتناع بأنه بدون مشاركة تلك الدول لا يمكن لأي خطة جديدة، وإن كانت أفضل الخطط، أن تعجل بعملية بلوغ الهدف النهائي. ولذلك، فإن بولندا لن تقتنع بفعالية تلك الجهود إلا بعد ضمان مشاركة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في الخطة الجديدة.

السيد نييوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): امتنعت موريشيوس عن التصويت على مشروع القرار بسبب الفقرة ٩ من المنطوق التي تهيب بالدول التي لم توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تعمد إلى ذلك. وموريشيوس ليست من الدول الموقّعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والسبب في ذلك هو أن المعاهدة لا توفر إطارا لجدول زمني لإزالة الأسلحة النووية بشكل تام.

السيد ويستدال (كندا) (تكلم بالانكليزية): لقد امتنعت كندا عن التصويت على مشروع قرار الخطة الجديدة العام الماضي، وقررت مواصلة امتناعها عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.18 هذا العام أيضا. وفي العامين كان قرارنا ثمرة بحث دقيق ومكثف جدا ورفيع المستوى. وإني إذ أتكلم الآن أشاطركم الرأي الكامن وراء هذا القرار.

لم يكن قرارانا، في معظمه، ردا على نص مشروع القرار. وقد تطور نص هذا العام تطورا كبيرا ومواتيا قياسا بالنص الذي بحثناه العام الماضي. وحكومة كندا تشاطر أيضا ائتلاف الخطة الجديدة تقييمه للجهود الكبيرة الرامية إلى نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار القائمين على معاهدة عدم الانتشار. ويظل مشروع قرار الخطة الجديدة تذكرة مواتية جدا وشديدة الوضوح للحاجة الملحة إلى إحراز مزيد من التقدم على هاتين الجبهتين على حد سواء. بيد أن اتخاذ إجراءات متضافرة للتصدي للتحديات الجمّة التي تواجه عملية نزع السلاح ونظام عدم الانتشار سيتطلب، فيما نرى، قاعدة تأييد واسعة قدر الإمكان. كما يلزم مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية وشركائها وحلفائها إذا كان لأهداف مشروع قرار الخطة الجديدة أن تتحقق. ونحن نعتزم من جانبنا مواصلة التعاون، في المحافل ذات الصلة، مع جميع الدول التي تشاطرنا هذا التفكير لإيجاد مزيد من الدعم للنهوض بالأهداف الأساسية لنظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

وكندا بوصفها عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، يسرها ملاحظة زيادة عدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، التي تتخذ موقفا موحدا في تصويت هذا العام. وإننا نتطلع إلى أن تنظر منظمة حلف شمال الأطلسي في عدم الانتشار وتحديد الأسلحة وخيارات نزع السلاح التي أذن بها مؤتمر قمة واشنطن. وننظر إلى هذه العملية بوصفها وسيلة للتصدي للمسائل الحرجة التي يثيرها مشروع قرار الخطة الجديدة. وكما قال الوزير اكسورثي في بوسطن في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، فإن حكومة كندا ترى من الأهمية بمكان أن يكون لمنظمة حلف شمال الأطلسي سياسة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح تجسد العقد القادم، لا العقد الماضي.

إن المسائل التي يتناولها مشروع قرار ائتلاف الخطة الجديدة ستعرض علينا مرة أخرى في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في نيسان/أبريل - أيار/ مايو ٢٠٠٠، عندما توضع المساءلة المتعهد بها في عام ١٩٩٥ في مؤتمر تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى موضع اختبار عام. وكما أشرت في بياننا العام أمام اللجنة، فإن الحكومة الكندية ستعمل على ضمان أن يعزز المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في الربيع القادم، المعاهدة وأن يعيد الزخم اللازم لتحقيق أهدافها.

إن تعليلي لتصويتنا ينتهي هنا، ولكني أعتقد أنني آخر متكلم بصدد النظر في مشروع القرار A/C.1/54/L.18*. ولذلك، فإني آخذ حريتي لكي أتناول بإيجاز الموضوع التالي في جدول أعمالنا، وهو مشروع القرار A/C.1/54/L.30 بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي عرضت كندا مشروع القرار الخاص به هذا العام.

وقد وافق مقدمو مشروع القرار على الرأي الذي أعربت عنه عند عرض مشروع القرار بضرورة اعتماده بدون تصويت. وأبلغنا بعد ذلك بأنه طُلب إجراء تصويت. ولذلك أطلب تعليق المداولات لمدة ٣٠ دقيقة قبل البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.30، لتمكين مقدمي مشروع القرار من الاجتماع وتقرير أسلوب مواصلة مشروع القرار.

وإذا ما وافقتم، سيدي الرئيس، على هذا التعليق، فسيتبع ذلك مباشرة اجتماع لمقدمي مشروع القرار L.30 في غرفة المؤتمرات A.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): قبل أن تبت اللجنة في الطلب الذي قدمه ممثل كندا، فإن ممثل جزر سليمان طلب الإدلاء ببيان عام.

السيد فريتشتبوم (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): إن الحمى التي انتابتني بسبب ما أعتبره إهانة وجهها متكلم سابق إلى وفد بلدي وإلى سائر الوفود المشاركة في تقديم مشروع قرار الخطة الجديدة، قد هدأت الآن، وبدلا من الإدلاء ببيان سأكتفي بعدم التكلم معه في مقهى المندوبين.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): آمل ألا يكون الرئيس معنيا بذلك.

أعتقد أننا قد تجاوزنا العقبة التي ظهرت. وأود أن أوجّه نداء في غاية الأهمية. لقد حاولت منذ البداية تماما أن أكون حريصا قدر الإمكان حتى تتمتع جميع الوفود، وأؤكد جميع الوفود، بحقوق متساوية في عرض مشاريع قرارات. ولا أعتقد أن من حق أي شخص أن يسخر من أي مشروع قرار. وإن عدم الموافقة على الجوهر شيء والسخرية منه شيء مختلف تماما. وفي رأيي أن هذا يتناقض مع مبادئنا الأساسية، بما في ذلك السيادة والحق الثابت لكل الوفود. وللأعضاء الحرية في تفسير ذلك كما يروق لهم، ولكني أعتقد أن من الواضح للجميع ما نعني بذلك.

إن وفد كندا قد تقدم بطلب. وليس لدى الرئاسة اعتراض، بل على العكس تماما فإننا نرى أن هذا التعليق سيسهم في التعجيل بعملنا، ولكن أرجو أن نلتزم بما يمكن أن نسميه نصف ساعة سريعة أو نصف ساعة حقيقية، حتى نتمكن من إنجاز عملنا هذا الصباح.

الساعة الآن ١١/٤٥. ستجتمع اللجنة مرة أخرى تمام الساعة ١٢/١٥. أعطي الكلمة لممثل مصر بشأن نقطة نظام.

السيد خيرت (مصر) (تكلم بالانكليزية): هل لوفد بلدي أن يقترح أن ننتقل الآن إلى المجموعة ٦ وننتهي من مشاريع القرارات المدرجة فيها، ثم علق بعد ذلك الجلسة لمدة نصف ساعة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): هذا اقتراح وجيه جدا. سننتقل إلى المجموعة ٦. أعطي الكلمة لممثل اليابان بشأن نقطة نظام.

السيد هفرشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): من نفس المنطلق الذي أشار إليه ممثل مصر، يود وفد بلدي البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1 قبل تعليق الجلسة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك بشأن نقطة نظام.

السيد دي إيكيا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): لم ينقض بعد أربع وعشرون ساعة منذ توزيع النسخة المنقحة لمشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1، أقترح أن يكون مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1 آخر مشروع قرار يُبت فيه اليوم.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أنا تحت تصرف أعضاء اللجنة. وهناك نهج آخر يتمثل في انتظار انقضاء مدة الـ ٢٤ ساعة وأعتقد أنها ستنقضي بعد ١٥ دقيقة تقريبا ثم نعود لمشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1، واعتبارا من ذلك الوقت نبدأ النصف ساعة. وبذلك نطبق القواعد تطبيقا صارما. هل بوسع أحد أن يخبرني، أو هل بوسع ممثل المكسيك أن يخبرني متى تنتهي مدة الـ ٢٤ ساعة على وجه التحديد؟

السيد دي إيكيا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): لقد تلقى وفد بلدي مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1 الساعة ١٢/١٥ بالأمس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): تقترح المكسيك أن نقوم بما يلي: نعلّق الجلسة الساعة ١٢/١٥ ثم نجتمع بعد ذلك للبت في مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1. ونعلق الجلسة مرة أخرى لمدة نصف ساعة، ثم نجتمع بشأن مشروع القرار الآخر. لقد أخبرت بأنه لا يمكننا البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1 لأن فترة الـ ٢٤ ساعة لم تنقض بعد.

السيد دي إيكيا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): لقد أثارت كندا نقطة نظام بأن نعلق الجلسة لمدة نصف

ساعة. ونقاط النظام بالتعليق تتقدم على أي شيء آخر. فلماذا لا نعلق الجلسة لمدة نصف ساعة كما طلبت كندا، ثم نعاود الاجتماع الساعة ١٢/٢٠ ونواصل العمل وفقا للتسلسل الذي حددناه.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): سأرد على سؤالكم بصورة مباشرة. ذلك أن ممثل مصر وسفير اليابان طلبا ألا نعلق الجلسة قبل البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1. ونظرا لذلك، هل يقبل ممثل مصر وسفير اليابان أن تُعلق الجلسة ثم نعود بعد ذلك للبت في مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1؟

السيد خيرت (مصر) (تكلم بالانكليزية): يفضل وفد بلدي البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1 قبل تعليق الجلسة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد ويستدال (كندا) (تكلم بالانكليزية): لم أرد إحداث اضطراب في سير عمل اللجنة، إنما قصدت بطلب أن تعلق اللجنة قبل الوصول إلى مشروع القرار A/C.1/54/L.30 لأنه كان مشروع القرار التالي على القائمة. فهل يمكن حل المشكلة بأن نتناول الآن مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1، ثم نعلق الجلسة، ثم نعود بعد ذلك إلى مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1، حيث ستكون مدة الـ ٢٤ ساعة قد انقضت حينئذ؟

الرئيس (تكلم بالاسبانية): حسنا، إن هذا هو ما سنفعله.

هل يرغب أي وفد في الإدلاء ببيان عام بشأن مشاريع القرارات في المجموعة ٦؟

ستشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1.

أعطي الكلمة أولا للممثلين الراغبين في تعليل موقفهم أو تصويتهم قبل البت في مشروع القرار.

السيد رييما (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1، المعنون "الشفافية في مجال التسلح"، قبل عرضه للتصويت عليه. كما أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، والبلدين المنتميين إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا والنرويج، تؤيد هذا البيان. وستصوت الدول المؤيدة لهذا التعليل ضد مشروع القرار.

إن مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1 غير مقبول لأسباب مبدئية. فمشروع القرار هذا، على غرار قراري الجمعية العامة السابقين ٣٨/٥٢ باء و ٧٧/٥٣ قاف يضع مفهوم الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية، حسبما تنفّذ من خلال سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، على قدم المساواة مع مفهوم الشفافية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. ولعل اللجنة تتذكر أن الاتحاد الأوروبي والدول المؤيدة لبيانه قد صوتوا ضد هذين القرارين.

إن مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1، شأنه شأن قرار العام الماضي، يعزز محاولة الربط بين تحقيق مزيد من التقدم في تطوير سجل الأمم المتحدة، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. والاتحاد الأوروبي يدرك تماما أنه تم إعادة النظر في المواقف إزاء هذه المسألة. ولكن، أيًّا كانت الآراء بشأن تعزيز الشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل، فإنه لا يمكن ربط هذه المسألة بالشفافية في مجال الأسلحة التقليدية بوجه عام، ولا بسجل الأمم المتحدة بشكل خاص. وينسحب رأي الاتحاد الأوروبي على هذا أيضا على أعمال فريق الخبراء الحكوميين الذي سينعقد في عام ٢٠٠٠ لمناقشة تطوير سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

ولهذه الأسباب فإن الاتحاد الأوروبي والدول المؤيدة لبياني ستضطر إلى التصويت ضد مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1.

السيدة مارتينك (الأرجنتين) (تكلمت بالاسبانية): يود وفد بلدي أن يشير إلى مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1، المعنون "الشفافية في مجال التسلح". وعلى الرغم من أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يشير إلى هذه الأسلحة، فإن مبدأ الشفافية، إلى جانب التدابير الأخرى، يمكن أن تطبق أيضا على أسلحة

الدمار الشامل وعلى نقل التكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية، كما يشير إلى ذلك تقرير فريق الخبراء الحكوميين بشأن تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره.

وترد هذه الرؤية بالفعل في الفقرة ٤ (أ) من منطوق مشروع القرار A/C.1/54/L.39، الذي عرضته هولندا وشارك وفد بلدي في تقديمه. ولهذا السبب لا نرى ضرورة لاعتماد مشروع قرار آخر بشأن الموضوع ذاته. وكما أشرنا في دورات سابقة للجمعية العامة، فإن وفد بلدي يرى أن تطوير آليات الشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل ليس له أثر يقوض كفاءة وفعالية الآليات القائمة التي توفر الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية، مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

ولهذا السبب سيمتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1.

السيد دو بريز (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد جنوب أفريقيا مشروع القرار المعنون "الشفافية في مجال التسلح"، الوارد في الوثيقة A/C.1/54/L.21/Rev.1. ويأتي تأييدنا لمشروع القرار من منطلق إيماننا بأن مبدأ الشفافية ينبغي أن يطبق أيضا على الأسلحة النووية وعمليات نقل المعدات والتكنولوجيا ذات الصلة المباشرة بتطوير هذه الأسلحة وصناعتها. ولذا، نؤيد المفهوم الوارد في مشروع القرار القاضي بضرورة زيادة تطوير السجل بغية رفع مستوى الشفافية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

بيد أن جنوب أفريقيا ستمتنع عن التصويت على الفقرة ٤ (أ) من مشروع القرار، حيث لا نرى موجبا للربط بين أسلحة الدمار الشامل والسجل الحالي، الذي يتناول الأسلحة التقليدية.

السيد الأحمد (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): يود وفد بلدي الانضمام لمقدمي مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أحاطت الأمانة العامة علما بذلك.

وبهذا نكون قد انتهينا من قائمة المتكلمين الراغبين في تعليل موقفهم قبل البت في مشروع القرار.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1، المعنون "الشفافية في مجال التسلح"، عرضه ممثل مصر في الجلسة ١٧ للجنة، المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في مشروع القرار ذاته. وأصبحت المملكة العربية السعودية أيضا من مقدمي مشروع القرار هذا.

طلب إجراء تصويتين منفصلين على الفقرة الثامنة من الديباجة وعلى الفقرة ٤ (ب) من المنطوق.

ستشرع اللجنة الآن في التصويت على الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1، وفيما يلي نصها:

"وإذ تشدد على الحاجة إلى تحقيق الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتكديسها، وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية، وتدمير تلك الأسلحة، بغية تحقيق هدف القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل".

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا،

جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:
الهند، إسرائيل.

الممتنعون:
كندا، كوبا، باكستان.

أبقي على الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1 بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت.

(فيما بعد أبلغ وفد كندا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا).

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): ستشرع اللجنة الآن في التصويت على الفقرة ٤ (ب) من منطوق مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1، وفيما يلي نصها:

"تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها، بمساعدة فريق الخبراء الحكوميين المقرر أن يجتمع في عام ٢٠٠٠، وآخذا في الاعتبار الآراء المقدمة من الدول الأعضاء، تقريرا في دورتها الخامسة والخمسين عن:

(ب) إيجاد وسائل عملية لزيادة تطوير السجل بغية رفع مستوى الشفافية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، وعمليات نقل المعدات والتكنولوجيا ذات الصلة المباشرة بتطوير هذه الأسلحة وصناعتها؛".

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أنغولا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إثيوبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، الجماهيرية العربية الليبية مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سري لانكا، السودان، سوازيلند، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:
أندورا، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، ليختشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
الأرجنتين، أذربيجان، بيلاروس، الصين، جورجيا، الهند، اليابان، كازاخستان، منغوليا، باكستان، جمهورية كوريا،

سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا أوروغواي، أوزبكستان.

أبقي على الفقرة ٤ (ب) من منطوق مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1 بأغلبية ٧٧ صوتا مقابل ٤٥ صوتا مع امتناع ١٦ عضوا عن التصويت.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): ستشرع اللجنة الآن في التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1 في مجمله.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أنغولا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إثيوبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:
أندورا، استراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، الصين، جورجيا، الهند، اليابان، كازاخستان، باكستان، جمهورية كوريا، سنغافورة، أوروغواي، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1 في مجموعه بأغلبية ٨١ صوتا مقابل ٤٥ صوتا مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى الوفود الراغبة في تعليل تصويتها أو شرح موقفها.

السيد هو تشودي (الصين) (تكلم بالصينية): طالما أيدت الصين الحظر الكامل والقضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل. ولتحقيق هذه الغاية يلزم في نهاية المطاف اتخاذ تدابير تتعلق بالشفافية بشأن هذه الأسلحة. وقد أعد بالفعل المجتمع الدولي حتى الآن اتفاقيتين بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. والمسائل المتعلقة بالشفافية والتحقق الخاصة بهاتين الفئتين من أسلحة الدمار الشامل إما تم تسويتها أو يجري تسويتها.

إن الأمر الذي له الأهمية العليا في ميدان التسلح النووي هو تعزيز عملية نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. وينبغي للبلدان التي تمتلك أكبر الترسانات النووية وأكثرها تطورا أن تواصل تولي الصدارة، وأن تخفض ترساناتها النووية تخفيضا شديدا، وأن تتخلى عن سياسة الكيل بمكيالين أو بمكاييل متعددة في مسألة نزع السلاح لتهيئة الظروف لتحقيق الشفافية التامة والتصفية الكاملة للأسلحة النووية في نهاية المطاق.

إن الشفافية فيما يتعلق بالترسانات النووية يجب تحقيقها في ظل مناخ يسوده السلام والأمن والاستقرار والثقة، كما ينبغي أن يصاحبها عملية تفاوض في نزع السلاح النووي. ولا تزال بعض البلدان تتبع في الوقت الحالي المذهب النووي القاضي بالبدء باستعمال الأسلحة النووية، فتسعى بحماس إلى تطوير شبكة مضادة للقذائف التسيارية تقوض التوازن الاستراتيجي، وتلجأ تكرارا إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية. وفي ظل هذه الأوضاع، لم تتهيأ

الظروف للمناداة بالانفتاح والشفافية بشكل غير تمييزي؛ كما أنه ليس من الإنصاف المناداة بذلك.

لهذه الأسباب، ونظرا لتفاوت الآراء بشأن الدعوة مجددا إلى انعقاد فريق الخبراء الحكوميين لدراسة مسألتي الشفافية في مجال التسلح وتوسيع نطاق السجل، فقد امتنع الوفد الصيني عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1.

السيد اسحاقي (اسرائيل) (تكلم بالانكليزية): صوت وفدي ضد مشروع القرار لأننا لا نرى ضرورة أو فائدة في توسيع نطاق سجل الأمم المتحدة التقليدية. فتوسيع نطاق السجل قد يعوق، في رأينا، تشغيل هذه الأداة. ونحن نتمسك، عوضا عن ذلك، بتكريس الجهود لتشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى السجل على الانضمام إليه.

ومما يثير دهشتنا في هذا الصدد أن بعض الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار، وهي من البلدان المجاورة لنا في الشرق الأوسط، تنادي بتوسيع نطاق السجل في حين أنها لم تقدم حتى الآن تقارير في إطار السجل الحالي.

أخيرا، وبينما تقدم إسرائيل تقاريرها لسجل الأمم المتحدة بصورة سنوية، فإننا لا نزال نتمسك بأن الشفافية فيما يتعلق بالممتلكات العسكرية، المستورد منها والمصنع محليا على حد سواء، لن تكون فعالة إلا إذا استندت إلى اتفاقات إقليمية لتحديد الأسلحة، وإلى مبدأي المعاملة بالمثل والشمولية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بهذا نصل إلى نهاية أنشطتنا كافة المتعلقة بمشروع القرار A/C.1/54/L.21/Rev.1.

ونظرا لانقضاء ٢٤ ساعة على تقديم مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1، ولأننا مستعدون الآن للنظر فيه، فإننا نعود الآن إلى المجموعة ١. إذا لم يرغب أي وفد في الإدلاء ببيان عام فسأعطي الكلمة للوفود الراغبة في تعليل موقفها أو تصويتها قبل البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1

السيد بيرسن (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): هل يمكنكم سيدي الرئيس، توضيح ما نحن بصدد النظر فيه الآن؟

الرئيس (تكلم بالاسبانية): إننا ننظر في مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1. ونيوزيلندا مدرجة على القائمة للتكلم قبل البت في مشروع القرار هذا.

السيد بيرسن (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أنا لا أود الإدلاء ببيان قبل البت في مشروع القرار. وإنما أود الإدلاء ببيان في سياق التصويت على إحدى الفقرات.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أقترح أن يدلي سفير نيوزيلندا ببيان الآن حتى يمكن البت في مشروع القرار. مع كل الاحترام لكم، ونظرا لأن الفقرات جزء من مشروع القرار، أرى من المنطقي أن تدلوا ببيانكم قبل طرح المشروع على اللجنة للبت فيه. وبالتالي، أرجوكم الإدلاء ببيانكم الآن.

السيد بيرسن (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أدلي بهذه الكلمة باسم أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا، لتعليل تصويتنا على الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار A/C.1/54/ L.9/Rev.1، المعنون "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

الصيغة المستخدمة في هذه الفقرة تثير مشاكل كبيرة بالنسبة لوفدنا. وبشكل خاص، نرى أن النداءات الواردة في هذه الفقرة لا تتسق مع ولاية المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠. وهذه الولاية واضحة لا لبس فيها. فهي محددة في المقرر ١ لمؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥، الذي يتناول تعزيز العملية الاستعراضية للمعاهدة. وعلى أساس هذه الولاية سيباشر المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠ أعماله وستتخذ القرارات.

وهذه الولاية تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء. ونرى أن الصيغة المعروضة علينا في منطوق الفقرة ٩ من مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1 مضللة وتحيد عن تلك الولاية. كما أنها تثير تساؤلات حول حالة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الاستعراضي عام ١٩٩٥، وتحاول الحكم مسبقا على نتيجة المؤتمر الاستعراضي

عام ٢٠٠٠. ونرى أن الأمر الحتمي في عام ٢٠٠٠ هو ضمان التنفيذ الكامل لمقررات وقرارات عام ١٩٩٥، وليس الاكتفاء بإعادة تأكيدها. ونرى أيضا أنه ليس من الحكمة أن تحاول اللجنة الحكم مسبقا على نتائج المؤتمر الاستعراضي في العام القادم، أو إجهاضها.

وبوصفنا دولا أطرافا في معاهدة عدم الانتشار، ترى وفودنا السبعة أنها مضطرة إلى الامتناع عن التصويت على الفقرة ٩ من المنطوق.

السيد عامري (الأردن) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوت وفدي إلى البيان الذي أدلى به للتو ممثل نيوزيلندا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1، المعنون "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف"، عرضه ممثل اليابان في الجلسة ١٨ للجنة، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في مشروع القرار ذاته وفي الوثيقة A/C.1/54/INF/2. وإضافة إلى ذلك، أصبحت البلدان التالية مشاركة في مشروع القرار: اسبانيا، واستراليا، وألمانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، والنرويج، والنمسا، واليونان.

طُلب إجراء تصويت منفصل على كل من الفقرة الثانية من الديباجة والفقرتين ١ و ٩ من المنطوق.

تصوت اللجنة الآن على الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1، وفيما يلي نصها:

"وإذ تضع في اعتبارها التجارب النووية التي أجريت مؤخرا، فضلا عن الأوضاع الإقليمية، التي تمثل تحديا للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية ".

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عُمان، بنما، بابوا غينيا الجديد، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، سوازيلند، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، زامبيا.

المعارضون:
الهند.

الممتنعون:
بوتان، إسرائيل، باكستان، سيراليون.

تقرر الإبقاء على الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1 بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): ستصوت اللجنة الآن على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1، وفيما يلي نصها:

"تعيد تأكيد أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتهيب بالدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد أن تنضم إليها دون تأخير وبدون شروط".

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، زامبيا.

المعارضون:
الهند، إسرائيل.

الممتنعون:
بوتان، كوبا، باكستان.

تقرر الإبقاء على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1 بأغلبية ١٣٤ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت.

بعد ذلك أبلغ وفد الجمهورية العربية السورية ولبنان الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تصوت اللجنة الآن على الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1، وفيما يلي نصها:

"تؤكد على الأهمية الحيوية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالنسبة لحفظ وتعزيز النظام المكرس فيها، وتهيب بجميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة إعادة تأكيد المقررات وكذلك القرار الذي اعتمده مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة وتمديدها، لعام ١٩٩٥، وتكثيف جهودها للتوصل إلى اتفاق بشأن أهداف محددة متعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، وذلك على أساس استعراض للمنجزات التي تحققت منذ عام ١٩٩٥".

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت

فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، اسبانيا، سوازيلند، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، زامبيا.

المعارضون:
فرنسا.

الممتنعون:
الجزائر، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، إكوادور، مصر، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، الأردن، كينيا، الجماهيرية العربية الليبية، المكسيك، نيوزيلندا، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السويد، الجمهورية العربية السورية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1 بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل صوت واحد مع امتناع ٢٧ عضوا عن التصويت.

بعد ذلك أبلغ وفد لبنان الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1، في مجموعه.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، زامبيا.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
الجزائر، بوتان، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فرنسا، الهند، إسرائيل، موريشيوس، ميانمار، باكستان، الاتحاد الروسي.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1، **في مجموعه، بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت.**

بعد ذلك أبلغ وفد لبنان الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): **أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم أو موقفهم بالنسبة إلى القرارات المتخذة توا.**

السيدة كونادي (الهند) (تكلمت بالانكليزية): **طلب وفد الهند الكلمة بعد التصويت على مشروع القرار ليسجل**

آراءه إزاء بعض جوانب مشروع القرار الذي يود أن يتحفظ عن موقفه حياله.

الهند تلتزم التزاما لا يتزعزع بنزع السلاح النووي وبهدف إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. وهذا هو أيضا الهدف الرئيسي لمشروع القرار هذا. بيد أن الأداة المحددة لتناول الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار الحقيقي بجميع جوانبه، أي معاهدة عدم الانتشار، ثبتت عدم فعاليتها. ويمكن تحقيق هدف عدم الانتشار النووي العالمي إذا نظر المجتمع الدولي فيما وراء الإطار القديم لمعاهدة عدم الانتشار النووي، وتحرك نحو هدف توفير الأمن المشروع للجميع على قدم المساواة من خلال نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي.

ومشروع قرار هذا العام أضاف عنصرين جديدين - الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية في الفقرة ٤ (ب) من المنطوق، والبروتوكول النموذجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الفقرة ٨ من المنطوق - وهما مستمدان من إطار معاهدة عدم الانتشار. ونرى أيضا أن الإشارة إلى التجارب النووية في الفقرة الثانية من الديباجة أمر دخيل على مشروع القرار هذا. وقد طلبنا إجراء تصويتين منفصلين على الفقرة الثانية من الديباجة والفقرة ١ من المنطوق، وصوتنا ضدهما تعبيرا عن تحفظاتنا.

ونود أيضا أن نسجل أننا لا نوافق على عدد من التوصيات الواردة في تقرير محفل طوكيو، المشار إليه في الفقرة السادسة من الديباجة.

وعلى الرغم من أنه ليس بوسعنا الموافقة على عدة عناصر في مشروع القرار هذا، فإننا واصلنا الامتناع عن التصويت، نظرا لعدم اختلافنا مع الهدف المتوخى، وهو الإزالة الشاملة للأسلحة النووية. بيد أننا نرى أن مشروع القرار يفتقر إلى العناصر الأساسية فيما يتعلق بالإرادة السياسية والنداء بالمفاوضات.

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لقد صوت وفدي لصالح مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1، المعنون "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف". والسبب في تأييدنا لمشروع القرار هذا هو أنه يعرض رؤية لنزع السلاح أكثر واقعية مما تعرضه مشاريع القرارات الأخرى المقدمة، سواء من حيث ما تم إنجازه حتى الآن أو من حيث المهام الصعبة التي لا تزال أمامنا. والولايات المتحدة تلتزم التزاما راسخا بإزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف، ولكنها تظل مقتنعة بأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا خطوة خطوة. والخطوة التالية المتفق عليها بالنسبة للمجتمع الدولي هي وقف إنتاج المواد الانشطارية، ولا يجوز السماح بمزيد من التأخير في بدء تلك المفاوضات.

أما فيما يتعلق بالخطوات الثنائية، فلئن جاز للولايات المتحدة أن تشاطر مقدمي مشروع القرار تفاؤلهم في النظر فيما وراء المرحلة الثالثة من محادثات تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، كما يرد في الفقرة ٤ (د) من منطوق مشروع القرار، فإن تركيزنا ينصب الآن على بدء محادثات المرحلة الثالثة وتوجيهها في الطريق الصحيح.

وعلى الرغم من تأييدنا لمشروع القرار، فإن حكومتي لديها تحفظات عن الفقرة ٩ من المنطوق، ولذا امتنعت عن التصويت عليها. والولايات المتحدة تتفق بطبيعة الحال على الأهمية الحيوية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعمل مع دول أخرى على تحقيق نجاح المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٠. بيد أننا نرى أنه ليس من اختصاص اللجنة الأولى أن تضع تفاصيل الإجراءات التي ينبغي للمؤتمر اتخاذها، مثل إعادة التأكيدات والقرارات... إلخ.، ولا أن تحدد نتائج المؤتمر الاستعراضي. فهذا حكم مسبق على ما سيفعله المؤتمر. والولايات المتحدة تنتظر دون ريب أن تضطلع الدول الأطراف بما اصطلح عليه بنظرة خلفية ونظرة تطلعية في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في العام القادم، حسبما جرى الاتفاق على ذلك في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥. أما كيفية إجراء ذلك فهي متروكة للمؤتمر الاستعراضي ذاته أن يقررها.

السيد هو شياودي (الصين) (تكلم بالصينية): يتفق الوفد الصيني مع مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/54/L.9/Rev.1 والهادف إلى القضاء على الأسلحة النووية في نهاية المطاف. بيد أن مشروع القرار هذا تشوبه أيضا مثالب هامة. فهو لم يشر مثلا إلى المبدأ الأساسي القاضي بأن البلدان الممتلكة لأكبر الترسانات النووية وأكثرها تقدما تتحمل مسؤوليات خاصة عن نزع السلاح النووي. كما أنه لا ينادي بالتخلي عن المذهب النووي القائم على المبادأة باستعمال الأسلحة النووية. إن

الحيلولة دون الانتقاص من معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية ومنع حلها، وإضعاف قدرة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، الأمر الذي يقوض التوازن الاستراتيجي في العالم، شرطان مسبقان لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وهو ما لم يشر إليه مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1. يضاف إلى ذلك أن الكثير من العناصر الواردة في تقرير محفل طوكيو غير واقعي وغير معقول ولا يمكن أن يوافق الوفد الصيني على الإشارة إلى هذا التقرير في مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1.

ولهذه الأسباب امتنع الوفد الصيني عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1. ويحدونا الأمل أن يتسنى تحسين مشروع القرار ذي الصلة في العام القادم لتمكيننا من تأييده.

السيد عبد اللاييف (الاتحاد الروسي)(تكلم بالروسية): يود الوفد الروسي أن يوضح اسباب تصويته على مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1. وتعليلنا في هذه الحالة ضروري بشكل خاص لأننا دأبنا فيا سبق على تأييد مشاريع القرارات المعنية بنزع السلاح النووي التي قدمها وفد اليابان.

لقد حظي بإعجابنا النهج الواقعي لمشاريع القرارات المقدمة من اليابان، على خلاف نهج مشاريع قرارات أخرى معنية بنزع السلاح النووي معروضة على اللجنة الأولى للنظر فيها. وألاحظ بارتياح أن الأخذ بهذا النهج تكرر هذا العام أيضا. وكان من الممكن، في ظل ظروف أخرى، أن نؤيد إجمالا مشروع القرار هذا، بالطبع باستثناء الفقرة ٩ من المنطوق التي تخامرنا شكوك بشأنها. بيد أننا امتنعنا عن التصويت لا بسبب ما يتضمنه مشروع القرار، وإنما بسبب ما لا يتضمنه. فمشروع القرار لا يشير إلى مشكلة الحفاظ على معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والالتزام الصارم بها. ذلك أن ثمة ارتباطا عضويا بعيد الأغوار بين الحفاظ على المعاهدة ونزع السلاح النووي بصورة عامة. ومعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية جزء من عملية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، بما فيها بطبيعة الحال الأسلحة النووية. وعدم وجود أي إشارة مباشرة في مشروع القرار إلى ضرورة الحفاظ على معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية والتقيد بها بصرامة، هو السبب الرئيسي المقنع والقاهر الذي اضطرنا إلى الامتناع عن التصويت.

السيد مسدوا (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): تدعم الجزائر كل الجهود الرامية إلى منع الانتشار ونزع السلاح النووي. مع ذلك، يرى وفدي أن مشروع القرار هذا يمثل ازدواجية في الجهود، بل إنه يناقض بشكل ما مشروع القرار A/C.1/54/L.41، المعنون "نزع السلاح النووي"، الذي درجت الجزائر على تأييده والمشاركة في تقديمه، والذي اعتمدته اللجنة بالأمس. وعلاوة على ذلك، لا يعبر العنوان المعطى لمشروع القرار هذا بدقة، فيما يبدو لنا، عن مضمون هذه الوثيقة. وبعض العناصر التي يتضمنها لا تتماشى مع رؤيتنا لنزع السلاح، التي تتفق تماما مع رؤية حركة عدم الانحياز. وعلاوة على ذلك، تثير الصيغة المستخدمة هذا العام في الفقرة ٩ من المنطوق عددا من المشاكل لأنها تنحرف عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥. ووفقا لتصور الجزائر، سيقرر المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ ما إذا كان ينبغي الاتفاق على أهداف جديدة لمنع الانتشار ونزع السلاح النووي. وهذا هو السبب في امتناع الجزائر عن التصويت على الفقرة ٩ من المنطوق وعلى مشروع القرار في مجموعه.

ولقد صوتنا لصالح الفقرة الثانية من الديباجة، ونفهم أنها تشير إلى جميع التجارب النووية من كل الأنواع، أينما تحدث.

السيد سالازار (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): امتنع وفدي عن التصويت على الفقرة ٩ من المنطوق لنفس الأسباب التي عرضها سفير نيوزيلندا عرضا واضحا جدا قبل التصويت.

السيد الحريري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): لقد أيدت بلادي دائما الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي بصورة تامة والقضاء عليه. لكن وفد بلادي يود أن يسجل تحفظه عن الفقرة الخامسة من الديباجة والفقرة ٤ (أ) من منطوق مشروع القرار A/C.1/54/L.9 المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

كما أن وفد بلادي يود أن يعرب عن أسفه لعدم وجود إشارة إلى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية، والتي تعيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الأمر الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بنزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

السيد فوركنوت دلا فورتل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تأسف فرنسا لعدم تمكنها، على غرار السنوات الثلاث الماضية، من التصويت لصالح مشروع القرار المقدم من اليابان والمعني بنزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف. والواقع أن صياغة الفقرة ٩ من المنطوق تدفع بلدي إلى إبداء تحفظات هامة، حتى وإن كان مشروع القرار برمته يعبر عن موقف فرنسا والتزامها بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

لدينا تحفظان إثنان. الأول، فيما يتعلق بالإجراءات، يبدو لنا أن الجمعية العامة لا يجوز لها أن تقرر ما ينبغي أن تكون نتائج مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، لعام ٢٠٠٠. والثاني، فيما يتعلق بالمضمون، نرى أن الدعوة الواردة في النص، بالتوصل إلى اتفاق بشأن أهداف محدثة متعلقة بعدم الانتشار النووي، تحكم مسبقا على أعمال المؤتمر الاستعراضي. والأمر، مرة أخرى، يرجع إلى الدول الأطراف في التوصل، خلال المؤتمر الذي سيعقد في ربيع عام ٢٠٠٠، إلى اتفاق على أفضل السبل والوسائل للمحافظة على النظام القائم على معاهدة عدم الانتشار النووي، وتوطيده.

السيد الحسن (عمان) (تكلم بالانكليزية): وفدي كان حاضرا بالقاعة عندما تم التصويت على الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار A/C.1/54/L.9/Rev.1. ولو كنا تابعنا بعناية لما شاركنا في التصويت على هذه الفقرة لأسباب معروفة جيدا. ومن بين تلك الأسباب أن الفقرة تكرر الصيغة الجديدة المتعلقة بقرار عام ١٩٩٥ بشأن مسألة الشرق الأوسط، والتي نعارضها معارضة تامة.

السيدة فيفيه (كوبا) (تكلمت بالاسبانية): امتنع الوفد الكوبي مرة أخرى هذا العام عن التصويت على مشروع القرار المعنون "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف". والسبب الأساسي لامتناعنا هو أن مشروع القرار هذا لا يضع، في رأينا، حدا أدنى للقبول العالمي للمساعي الرامية إلى نزع السلاح النووي، لقد بينا منذ عرض مشروع القرار هذا أنه يركز، على الرغم من عنوانه، على المسائل المتصلة بعدم الانتشار، مع التشديد بشكل خاص على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي صك تمييزي بطبيعته، وكوبا ليست طرفا فيه لأسباب معروفة. ونظل نؤمن بأن الإصرار على هذه النهوج الجزئية، كما في هذه الحالة، لا يسهم في تهيئة الظروف اللازمة للتقدم نحو الهدف النهائي، هدف نزع السلاح النووي. بل على العكس، يمكن لأصحاب المذاهب النووية العسكرية البالية أن يستغلوا هذه النهوج للترويج لتلك المذاهب.

ولجميع هذه الأسباب، لم يتمكن وفدي من التصويت لصالح مشروع القرار هذا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بهذا نختتم مناقشة جميع مشاريع القرارات المعروضة علينا هذا الصباح والبت فيها. وللأسف، إننا لم نتمكن، بسبب ضيق الوقت، من البت في مشروع القرار A/C.1/54/L.30، مراعاة لطلب ممثل كندا.

السيد وسدال (كندا) (تكلم بالانكليزية): نظرا لتغيير المواعيد، اسمحوا لي أن أقترح أن يجتمع مقدمو مشروع القرار A/C.1/54/L.30 في قاعة المؤتمرات A بمجرد انتهائنا من هذه الجلسة. فهذا سيمكننا من تلافي التأخير في مداولات بعد الظهر.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): ما لم يكن لدى ممثل الجزائر اعتراض، ستجتمع اللجنة في تمام الساعة ١٥/٠٠. ليس هناك بديل آخر حقا، ولذا أرجو منكم التفهم.

السيد مسدوا (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): استميحكم العذر وأرجو النظر في اقتراح لدي ربما ييسر عمل كثير من الوفود. نظرا لأن لدينا جلسة غدا بشأن مسألة أنتاركتيكا، ولم يعد لدينا سوى مشروع قرار واحد للنظر فيه، فهل يمكن للأمانة العامة والرئاسة النظر في مشروع القرار هذا قبل النظر في مسألة أنتاركتيكا، وتجنب العودة بعد الظهر للنظر في مشروع قرار واحد فقط؟ هذا سيمكننا من تسوية مشاكل كبيرة ويجنبنا تبديد الموارد النادرة المتاحة لنا بعقد جلسة واحدة يحتمل ألا تستغرق أكثر من ٤٥ دقيقة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ ممثل الجزائر بأن هذا ليس من الممكن للأسف بسبب بعض المشاكل التقنية. أرجو منه تفهم ذلك. وأنا، بدوري، أتعهد بأن تكون جلسة بعد الظهر قصيرة قدر الإمكان.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠